السفير العربي
جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان
9
الخميس أول كانون الثاني 2015 . الموافق 10 ربيع الأول 1436 هـ. العدد 12962
AS-SAFIR Arabic political daily - January 1st, 2015 N° 12962

في اليمن، الأمر أكبر من «تفجير أنبوب نفط»: في الأغراض السياسية لهذه العمليات. وفي موريتانيا، الغذاء الفاسد ينتشر بلا رادع.. ويقتل. و«الإلحاد» يهدد المنطقة العربية: أحقاً؟
2

القواعد البريطانية الجديدة في الخليج: من «استراتيجيا شرق السويس» العتيدة إلى الاتفاقيات المتكاثرة الجاري توقيعها. و«تجنيد فتيات مصر» بين الدعاية للجيش والاحتياج المجتمعي الفعلي.
3

بين «جيروزاليم» الزائلة والقدس الباقية مسافة يمكن للزائر لحظها. وفي «بألف كلمة» ضوء يرتحل، ضوء ياتي. كل عام وانتم بخير. و«حلم»: الحرية، الحرية!
4

فلسطين: أحلام اليقظة التامّة

ربيع فلسطين – ليلى شوا

تعرقلت الطوباويّة في كل يوم تواصلت فيه ثورات الوطن العربيّ. على نتوء العملِ السياسي تكسّرت معطيات المطلق. وكانت القضيّة الفلسطينيّة معطى آخر يتدلّى من سموّ الرمزيّة إلى طبوغرافيا العمل: منحدرات إذلال وقمع تحت راية مقاومة إسرائيل، ومرتفعات أظهرت القضيّة الفلسطينية كجزء لا ينفصل عن وجدان الشعوب وتوقها للحريّة. أثّرت فلسطين على تعرّجات الثورات العربيّة وتأثرت منها، وتجادلت مع أسئلة الديمقراطيّة على المستوى الفكريّ. وعلى المستوى المادي، حمل الموقف من فلسطين قيمة استراتيجيّة بميزان التحالفات الإقليميّة واتّجار التكتّلات الدوليّة بالثورات بيعاً وشراءً.

إلى حد بعيد ظهر الوطن العربيّ ككتلة واحدة تحت عاصفة من تحرّك المجتمعات للإخلال بالركود السياسيّ القائم. وقد بدت فلسطين على هذه الخارطة كتكتلة أخرى، صغيرة وبعيدة، انفصلت فجأة عن أصلها. في الخطاب العربيّ ابتعدت فلسطين، لم تُنسَ ولم تُغيّب، لكنها أصبحت ضميراً غائباً يُحال إليه في النقاش، توضع جانباً أو تُنصّب في قمّة الأولويّات.. لكنها لم تظهر كجزء عضويّ في الحفلة الصاخبة التي تعمّ الوطن العربيّ. هل تعكس هذه الصورة حقيقة الوضع؟ هل هناك اختلاف حقيقي بين ما حدث ويحدث في فلسطين مقابل ما حدث ويحدث في الأقطار العربيّة في الفترة ذاتها؟ فلنتفحص تشابك الاجتماعي بالسياسي لرؤية التشابه بين الحالتين، من هذه الزاوية تحديداً.

الدولة بين الوطن والنظام

أصل تخيّل فلسطين على أنها بعيدة عن العمليات الجارية في الوطن العربيّ، يكمن في وجهة نظر تقول باختلاف جذري بين النضال ضد إسرائيل والنضال ضد الأنظمة العربيّة، إذ تَعتبر الأوّل صراعاً وجودياً مع الاستعمار بينما الآخر صراعاً مدنياً ضد أنظمة قمعيّة. الأوّل صراع ضدّ وجود الدولة، والثاني صراع ضد نظام غير متفقٍ عليه لدولة متفق عليها. هذا التمييز بين الحالتين يستند إلى تحليل يرى إمكانيّة فصل النظام عن الدولة، فيصبح مفهوم الدولة أكثر قرباً إلى مفهوم الوطن، كحافظة للسلم الأهلي والتوازن الاجتماعي بغض النظر عن نظام إدارتها، وهو تحليل جذره في التوق العربيّ للدولة في مرحلة مقاومة الاستعمار الأوروبي للوطن العربي، بغض النظر عن نظامها. من جهة أخرى، هناك رأي آخر يكمن في اعتبار الدولة في بلداننا منتوج نظامها أو حصيلة ممارساته، أي أن الدولة إسم فعل للنظام، بالتالي فهي أقرب إليه لا للوطن، وانهيارهما هو انهيار واحد بينما تبقى الأرض ويبقى الناس مكانهم في وطنهم. بل أنه في فلسطين، فانهيار النظام والدولة شرط لبقاء الناس والأرض.

خطوط التشابه كثيرة بين فلسطين وبين الظروف الاجتماعيّة للشعوب العربيّة عشيّة ثوراتها. في فلسطين، وصل القهر الى ذروته بينما منظومة العمل السياسي التقليديّة المعارضة للاستعمار الصهيوني راكدة ساكنة، وهي مشغولة بذاتها إذ تتعرّض فعلاً للملاحقة، فيتحوّل حفاظها على نفسها إلى هدف بحدّ ذاته، وتضطّر بذلك في أحيان كثيرة إلى خفض سقف عنفها في مواجهة النظام الاستعماري. وتحضر طبقة وسطى غير ضيّقة، والأهم، أن رقعة التواصل المعرفي عبر التوفّر التكنولوجي آخذة بالتوسّع لتتعدّى حدود الطبقة الوسطى، وتتغلّب على العائق الماديّ في الوصول لمصادر المعرفة، فتدفع بشرائح اجتماعيّة دون الوسطى للانخراط بالحراك السياسي الذي يستبدل المنظومة الحزبيّة التقليديّة المعارضة: لا يعاديها ولا ينفيها، لكنّه يعمل بموازاتها، وأحياناً تنضم إليه وينضم إليها، لا يلفظ العاملين فيها، لكنّه لا يقبل الخضوع لشروطها. في فلسطين أيضاً أنتجت الظروف الموضوعيّة، وعلى رأسها اتساع مصادر المعرفة لتتجاوز الحواجز الماديّة، شريحة طلائعيّة جديدة هي شريحة الشباب التي استبدلت عناوين أخرى للشرائح الطلائعيّة كالطلبة الجامعيين مثلاً. وهذا معطى أساسي لا يمكن تجاهله في الوطن العربي.

سلطة اللاسلطويّ

وموت البطل الذي لا يموت

في فلسطين أيضاً مات البطل. لا قائد للثورة ولا أب روحيّاً. هذه مرحلة ثوريّة مهما اختلفت أدوات تخليدها، فلن يكون «البورتريه» واحداً من هذه الأدوات. ومثلما في الأقطار العربيّة، يتحوّل البطل الأب في معظم الأحيان إلى أداة للثورة المضادّة تُستخدم لتأبيد مرحلة تاريخيّة تصممّت فيها البنية السياسيّة القائمة التي تسعى الثورة المضادة لإعادة تثبيتها مقابل ما يُراد وصفه بـ «الفوضى» التي يَدفع بها شباب «لا يعرف ما يريد، لا يحدد مطالبه، ولا يقترح تصوراً أو نظاماً بديلاً، بل يطالب بإسقاط النظام فحسب». وهذا التوصيف الأخير الذي يُطرح من قبل ممثلي البنية القائمة (ليس دائماً، فهو أحياناً يُطرح بطيب نيّة)، يحيلنا إلى تشابه آخر بين النزعة اللاسلطويّة واللامركزيّة للحركات الشبابيّة في فلسطين والوطن العربيّ، نزعة لا يُفصح عنها المناضلون (أو لا يتنبّهون إليها) ومن ثم يتفاجأون بأنهم لا يحرزون سيطرة على السلطة.

جندرياً، تتشابه الحركة الاجتماعيّة – السياسيّة في فلسطين مع الأقطار العربيّة في تغيير على السطح بما يتعلّق بمشاركة المرأة في صناعة الحدث السياسي. التغيير على السطح – في صورة جذّابة لامرأة مسنّة تقذف الحجارة أو طالبة جامعيّة تصفع جندياً، بينما لا زال الرجال هم العصب المركزيّ ليس فقط في المنظومة السياسية التقليديّة بل أيضاً في صناعة السياسة الجديدة، من حركات شبابيّة وتنظيمات لا مركزية. كما لا تزال الخشية قائمة عند الثوريين من نفض الغطاء الذكوريّ عن المجتمع خوفاً من ضرب المد الجماهيري في الأحياء الشعبيّة والقرى، ومهادنةً للحركات الإسلاميّة التي تضرب جذورها في العمق الاجتماعي. وفي فلسطين كما في الوطن العربيّ، تتم محاربة الإسلام السياسي ويلفظه اليسار من المشاركة السياسية، بينما يهادن ذلك اليسار ذاته الاسقاطات الذكوريّة لهذه الحركة السياسيّة على المجتمع، رغم أن العكس هو الأوجب.

الثورة العربيّة الكبرى.. وتلك المضادّة

ومن جهة الثورة المضادّة أيضاً، تحمل اللحظة التاريخيّة الحاليّة الكثير من التشابهات الاجتماعيّة – السياسيّة التي تنسجم مع كل ما يحصل في الوطن العربيّ.. حتى وإن كان التعبير عينياً لا يلائم ويطابق الحالة الفلسطينيّة، إلا أن محاولة القوى الرجعيّة تقويض النضال وفرض شروطها وسلطتها وسطوتها على المجتمع، (ضدّ ما يحاول الأخير نسجه من تغيير سياسيّ) تتشابه إلى حد بعيد مع الثورات المضادّة في الوطن العربيّ. والثورة المضادّة قلّما تعرض نفسها مضادةً، فهي غالباً ما تلبس الزيّ نفسه، تتحدث بلغة الثورة، ترفع شعاراتها وتنقضّ عليها في الوقت ذاته.

إن المطروح ها هنا بدايةً حول ارتباط الدولة بالنظام، يحضر في الحالة الفلسطينيّة بقوّة إذ تلبس الثورة المضادّة للثورة الفلسطينيّة على الاستعمار، زيّ وقناع «الدولة الفلسطينيّة في حدود 1967». أي أنها تستبدل الثورة لإسقاط النظام العنصري الاستعماري الصهيوني كاملاً بندائها لتحصيل وإدارة وقيام الدولة بشروط لا علاقة لها لا بالحقّ ولا بالعدالة ولا بالأخلاق. سلطة تتعاوّن وتنسّق مع الاستعمار (النظام الذي تقوم الثورة ضده) وتخدم مصالحه. الثورة المضادّة في فلسطين كما في الوطن العربي تهدف لإعادة انتاج وضع سياسي يحفظ «توازناً» مجحفاً وقمعياً تطعن به الثورة وتخرج عليه. السلطة الوطنية الفلسطينيّة قائمة على حاجة الاستعمار لا على نفيه، على اتفاق مع الاستعمار لا على صراع معه، ترفع شعار الحفاظ على احتماليّات نيل الاستقلال والدولة الفلسطينيّة كبديل للنضال ضد نظام عنصريّ يرى بدولة إسرائيل ونظامها واحداً لا ينفصل، فيتخلص من كلاهما إصلاحاً للغبن التاريخيّ.

تماماً كما تقنّعت كل الثورات المضادّة بالحفاظ على الدولة (كأنه معادل الحفاظ على الوطن)، تحاول دولة أوسلو أن تتسوّل دولة بدلاً من أن تخرج على غبنٍ تاريخيّ حتى تسقطه، وتناطح وتصرع النظام الصهيونّي الذي هو مُسمى لصنف من أصناف الأنظمة الفاشيّة، كما هي النازيّة اسم لفاشيّة ما، كما كانت الفاشية الاسبانيّة أو فاشية أميركا اللاتينية...

سلطة أوسلو هي الحركة الموازية للثورة المضادّة في الوطن العربيّ. ومثلما في مصر تعيّش على أمجاد العسكر الماضية، في فلسطين تعيّش على أمجاد فتح الماضية. ومثلما يُستغل تقدير الناس لعبد الناصر من أجل تخليد دولة العسكر، يُستغل تقدير الناس لعرفات لتخليد موقف أوسلو.

ضرورة التشابه

إن توصيف هذه التشابهات لا يأتي فقط من باب مقاربة الحالة الاجتماعيّة في فلسطين. لكنّه ضروريّ لتبيان طبيعة الاعتقاد الشائع بأن نزع فلسطين وإبعادها عن الحالة العامّة العاصفة في الوطن العربيّ صون لها، بينما هو انتصار لمشروع (سيُخفق!) بفصل فلسطين عن محيطها، وتمكين الوجود الصهيوني من خلال خطف الواقع الفلسطيني من مجاله العربي الطبيعيّ وخنقه. هل كانت فلسطين بعيدة عما عمّ ويعمّ الوطن العربي؟ بالمسميات فقط، لكن نقاط التشابه كثيرة بالواقع، من حيث الملامح الاجتماعيّة للحركة السياسيّة ووسائل النظام القمعي، حتى وإن كانت الثورة في فلسطين ضد الصهيونيّة تتقلّب تحت رماد، تخبو وتشتعل بوتيرة محكومة بقدرة المجتمع على الصمود.

قبل سنة تقريباً، خرج الشباب الفلسطيني في الداخل ضد مخطط «برافر» لتهجير أهالي النقب. كان العشرات من الشابّات والشبّان يتظاهرون قُبيل مظاهرات «يوم الغضب»، وكان جزء من العاملين في الأحزاب السياسيّة التقليديّة يسخرون من هتافات الشباب التي وصفت «يوم الغضب» بالثورة ودعت الشباب «ثواراً». كانوا يتحدّثون عن ثورة حقيقيّة ساخرين من جبل «لا يفهم بالثورة الحقيقيّة». وهم من المؤكّد يعتبرون بأنّ ما يحدث في فلسطين لا علاقة له بالثورات، بل أن جزءاً كبيراً لا يعتبر ما حدث في الوطن العربيّ ثورة، وإنما هو جزء من مؤامرة كونيّة.

أما شرائح واسعة من الشباب الفلسطيني فتؤمن بأن الثورات العربيّة، حتى وإن تعثّرت أو قُتلت، لا بد أن تنفض الرماد، لو توفر شرط واحد وبقي حياً: سعينا لتحقيق أحلام اليقظة التامّة، الخيال العقلانيّ، ورفض أي فهمٍ للتغيير السياسيّ من دون تغيير في بنية المجتمع. السياسة الرجعيّة هي السياسة الممنوعة عن المجتمع. هي سياسة الدبلوماسيين والخبراء والربح والخسارة، بينما نحن نبحث عن سياسة تنطق بالحق.. بالعدالة.

مجد كيّال
كاتب فلسطيني من حيفا

2015

لا يمكن تجاهل المناسبة ولا نريد ذلك، ليس من زاوية الوقوع في أسر الابتذال الرائج الذي تمكّن من تعليب كل المناسبات في إطار عصفه الاستهلاكي، وطال حتى العواطف والتفكير متخطياً الانقسامات الحادة والتناحرات الدموية القائمة في الواقع حول معاني الأشياء لمصلحة «تسويق» العيد ـ أي عيد ـ حتى وصل الأمر في بعض الأماكن إلى افتعال أعياد للأب والأخوة والأجداد وحتى للجيران، فغرقت تماماً رمزية عيد الأم مثلاً..

فعلى الرغم من ذلك الإغراق، ما زالت السنة المنقضية/ السنة الجديدة مناسبة تحترم تقسيم الوقت الاجتماعي أو توزيعه، بإخراجه من العادية، ربما ليس إلى المقدس (لم يعد كذلك) ولكن إلى الاستثناء، وذلك حتى بالنسبة لأكثر الأماكن رفضا لها لاعتبارات دينية أو اجتماعية متنوعة.. ربما لسطوة القوة المهيمنة على العالم. ولكن لا بأس.

فإن أجرينا مراجعة أو جردة حساب (ما يدّعي الجميع أنه التمرين الذي يقوم به في هذا الوقت)، لبدت 2014 مهولة. وإن نحّينا جانباً التوقعات المتشائمة لـ 2015 (منذ زمن، يسيطر التشاؤم على النظرة إلى الزمن الآتي، وكأنه تعويد للناس على الأسوأ.. أو تعويذة ضده من قبل «الأخيار» العاجزين)، فسنرى عبر ذلك التفحص أن هناك تغييرا مثلا في الموقف العام من فلسطين باتجاه الاعتراف بها كقضية محقة يكابد أصحابها الشر المتسلط عليهم، بدليل احتلال صور معاناة الغزيين مثلا المكانة الأولى في البومات العام لأكثر وسائط الإعلام العالمية. هذا طبعا إلى جانب تلك الصورة التي لا تُنسى لنهر جارف من البشر ينتظرون الإعانات بين ضفتي شوارع مدمرة في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق.

هذا التغيير في «الضمير» العالمي لا يكفي بالطبع لرفع الظلم المديد اللاحق بفلسطين وأهلها. لكنه معبّر ويفترض أن يُدرَك وأن يُبنى عليه. كما هو معبّر الاستنكار المحيط بمسألة الغرق المتكرر لجموع الهاربين من الفقر والاضطهاد والاوبئة، والذي يتكشف أن بعضه ـ الغرق ـ متعمّد. وكذلك فظائع الارتكابات المسجلة للأمريكان في معتقلات منتشرة في العالم، وفي العراق المنكوب. وهناك جرائم داعش و«الحرب ضد الإرهاب» . وهي تحظى بتركيز إعلامي.. لم يتمكن من حجب الصور الأخرى. تلك هي خطوط الصدع المستمرة، ولا حاجة لعرّافين!

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

من كان ذا حُلم وطاَل به المدى / فليحمه / وليحم أيضا نفسه / من حُلمه
فالحلم يكبر أدهُرا / فى يومهَ / ويزيدُ دَيْنُ الدهر حتى يستحيلَ
فترى ابن آدم/ راضيا من أي شيء بالقليل

تميم البرغوثي ـ فلسطين / مصر

اليمن: الأمر أكبر من «تفجير أنبوب النفط»

عاشت اليمن أزمة اقتصادية هي الأسوأ العام الماضي. غير أن «جحيم» 2014 قد يبدو «نعيماً» مقارنةً بما هو متوقع خلال النصف الأول من 2015. ذلك أن الحكومة السابقة عجزت عن توفير المشتقات النفطية والبنزين في وقت كانت فيه أسعار النفط عالمياً تتراوح بين 100 و120 دولاراً عن كل برميل، وبلغت عائداتها من تصدير النفط 4 مليارات و800 مليون دولار. أما الآن، فأمام الحكومة الجديدة مصاعب مضاعفة داخلياً وخارجياً. فقد انهارت أسعار النفط عالمياً وانخفض سعر البرميل إلى 67 دولاراً (أي أقل مما هو مقدّر في موازنة الدولة التي سعرته بـ75 دولاراً)، كما انخفضت عائدات تصدير النفط إلى أكثر من النصف، نتيجة تفجير أنابيب النفط، بحيث لم تتخط العائدات الكلية خلال 10 أشهر من العام 2014 ملياراً و300 مليون دولار فقط، حسب آخر تقرير للبنك المركزي.

وفق ذلك، وإلى جانب عوامل سياسية أخرى كتعليق بعض المساعدات السعودية مع سيطرة الحوثيين، باتت قدرة الحكومة الجديدة موضع شك على دفع مرتبات موظفي الدولة (وليس على تأمين الاحتياجات الاجتماعية الأساسية)، خاصة مع استمرار معادلة «ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات» على نحو كارثي، وتزايد عمليات تفجير أنابيب النفط وعجز وتقاعس الدولة عن حماية أهم مورد اقتصادي.

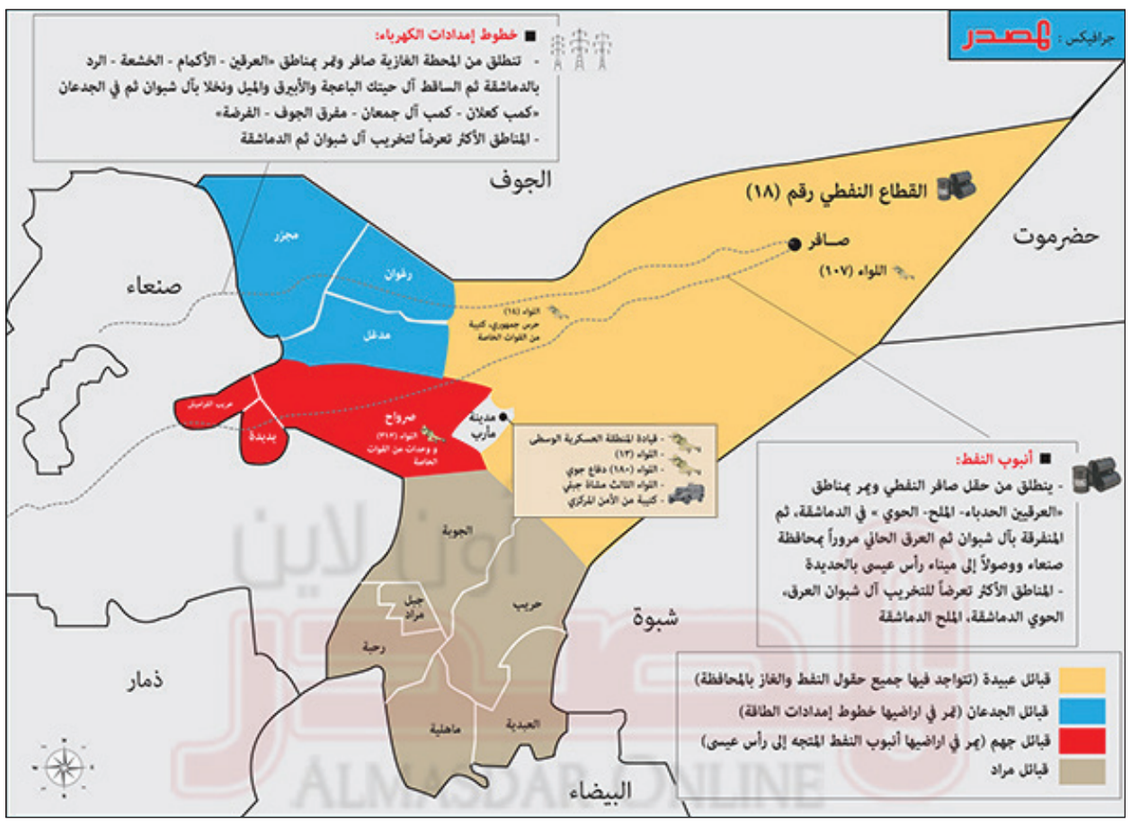

من وراء تفجير أنابيب النفط؟

تفجير أنبوب النفط ليس بجديد في الشأن اليمني، إذ يعدّ حدثاً اعتيادياً يتكرر بشكل شبه أسبوعي. الجديد خلال الشهرين الماضيين أن الاستهداف طال أنبوباً فرعياً تابعاً لشركة مختلطة (أميركية ويمنية) وليس الأنبوب الرئيسي التابع لشركة صافر الحكومية الذي كان الهدف الأول لعمليات التخريب خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

يُنقل النفط الخام في اليمن، ويصدّر، عبر أنبوبين رئيسيين: أنبوب صافر في مأرب وسط البلاد، وينقل إنتاج خمسة قطاعات نفطية تديرها خمس شركات، تم تصنيفها وربطها في أنبوب واحد نظراً لتقارب موانئ التصدير في ما بينها، ومواصفات النفط الخام الذي تنتجه، وتسمّى «مأرب خفيف». الآخر هو أنبوب المسيلة في حضرموت جنوبي اليمن، وينقل إنتاج خمسة قطاعات نفطية (أو شركات) تم تصنيفها وربطها في أنبوب واحد، نظراً كذلك لمواصفات نفطها وتقارب موانئ التصدير، وتدعى «مزيج المسيلة». إنتاج المجموعة الأولى (صافر)، الأعلى جودة «برنت»، يتم تخصيصه بالكامل لتغطية الاستهلاك المحلي، في حين يتم تصدير إنتاج المجموعة الثانية (المسيلة) بالكامل إلى الخارج ويباع في الأسواق العالمية من ميناء الشحر بحضرموت جنوبي اليمن.

دراسة وتفحّص عمليات التفجير التي استهدفت أنابيب النفط، طوال المرحلة الانتقالية، إنما تؤكد حقيقة واحدة: إنه تخريب انتقائي موجّه. بمعنى أنه ليس تخريباً بغرض التخريب وإلحاق الضرر العشوائي بالحكومة وحسب. وليس سلوكاً إجرامياً عشوائياً من مجاميع متمردة، غير منضبطة، لا يمكن التنبؤ بسلوكها أو توقّع أين ومتى تضرب، بحيث إنها تستهدف أي أنبوب للنفط في أي منطقة يضعُف فيها وجود الدولة أو يغيب. إنه تخريب موجّه ومنظم وخاضع للسيطرة.

وإلا كيف يمكن تفسير أن 90 في المئة من عمليات التخريب استهدفت الأنبوب الرئيسي التابع لشركة صافر الحكومية ولم تستهدف الأنابيب الفرعية للشركات الأجنبية أو المختلطة كشركة جنة هنت، إلا فيما ندر، ولا أنبوب المسيلة التابع لشركة حكومية أيضاً؟

هذه الأسئلة البديهية قلّما طرحت عند نقاش الشأن اليمني، وإن طرحت فلا تصل إلى إجابة. إذ كيف نفسّر لماذا يستهدف أنبوب صافر تحديداً وليس جاره أنبوب الغاز المسال – الذي يصدّر عبر تحالف شركات ترأسه شركة توتال الفرنسية (ylng)– رغم أنه يتم إنتاج نفط الأول وغاز الثاني من الحقول نفسها (قطاع 18)، ومن قبل الشركة المشغّلة نفسها (صافر)، ورغم أن كليهما يقطع تقريباً المسافة نفسها إلى منصات التصدير: 417 كم من مأرب إلى ميناء رأس عيسى بالحديدة للنفط الخام، و420 كم من مأرب إلى ميناء بلحاف في شبوة (الغاز المسال lng)؟

تسويق الانفصال

في ظل تسريبات متواترة عن سيناريوهات معدة أو مقترحة لانفصال الجنوب، يبرز سؤال أكثر أهميةً والتباساً هو: كيف يمكن تفسير حقيقة أن عدد مرات تعرّض أنبوب صافر (في الشمال) للتخريب قاربت 100 مرة، مقابل صفر لأنبوب المسيلة في الجنوب؟ أو بصيغة أخرى: مَن المستفيد؟

هناك تفسيران محتملان، الأول: أن استهداف أنبوب صافر من دون أنبوب المسيلة يخدم فكرة أن الجنوب، رغم ما يشهده من احتجاجات شعبية منذ سنوات، لم تتعرض خطوط نقل النفط والطاقة فيه للتخريب ولا لمرة واحدة، بينما الشمال رغم أن العملية السياسية الانتقالية تُدار منه، وفيه العاصمة والرئيس والحكومة والسفراء، إلا أنه عاجز عن تأمين خطوط نقل الطاقة والنفط وحمايتها، وهو ما يهمّ في الأول والأخير الشركات العابرة للقارات والدول المؤثرة دولياً الى حدّ تغير وقلب أنظمة الحكم.

فإن كان الغرض من تفجير أنبوب النفط إفشال الحكومة الانتقالية وإفقارها، عبر تقليل عائداتها، كما تبرّر النخب السياسية عادةً، فإن تفجير أنبوب المسيلة وليس صافر، أكثر تحقيقاً لهذا الهدف لكون نفط الأول يدرّ الأموال النقدية للحكومة في وقت أسرع، وتُدفع عائداته مقدّماً قبل شهر من تصدير كمياته، بينما تتأخر عائدات نفط صافر شهرين إضافيين بعد تصديره، لكونه يُكرّر محلياً في مصافي عدن ثم يوزّع على السوق المحلية.

صحيح أن انتشار السلاح لدى المواطنين أقل في حضرموت منه في مأرب، وأن ثقافة الدولة لدى المواطن، وحضور الدولة كمؤسسة، هو في الأولى أقوى منه في الثانية، إلا أنه لا ينبغي إغفال حقيقتين مُركبتين: الأولى أن معظم معسكرات وسلاح الدولة الثقيل تم نقله إلى الجنوب ضمن إستراتيجية القوات المسلحة والأمن، بما يعني تأمين خطوط نقل النفط بفاعلية أكبر في الجنوب منها في الشمال.

الحقيقة الأخرى أن تواجد تنظيم القاعدة و«أنصار الشريعة» في حضرموت لا يقلّ، بل يكاد يفوق في السنتين الأخيرتين، تواجده في مأرب، كما أن بيئة السخط الشعبي، التي تتغذى من مشاعر المظلومية ومطالب الانفصال، قادرة على تحفيز هذا السلوك في حضرموت أكثر منها في مأرب، وبالتالي فإن تفجير أنبوب المسيلة لا يقلّ سهولة، من حيث الإمكانية، عن تفجير أنبوب صافر، وهو، من حيث المحفّزات، أكثر احتمالية.

تعرضت انابيب النفط لـ 40 هجوماً خلال العام 2012، و36 هجوماً خلال العام 2013، و31 هجوماً خلال الثمانية أشهر الاولى من 2014. وقد تعرّض أنبوب صافر (في الشمال) للتخريب لما يقرب من 100 مرة، مقابل صفر لأنبوب المسيلة في الجنوب.

تحقيق أهداف سياسية

اتهام الرئيس السابق ورجاله هو أكثر تبادراً للذهن السياسي وأكثر طرحاً في النقاش العام. وأما التفسير «الآخر» لعدم استهداف أنبوب المسيلة فيعود إلى أن إنتاجه النفطي مخصّص للسوق العالمية، أي أنه مرتبط بمصالح شركات كبرى عابرة للقارات لا يريد أي طرف محلي، بمن فيهم الرئيس السابق، التورط في الإضرار بأعمالها. بينما نفط أنبوب صافر مخصّص للسوق (والمواطن) اليمني، وبالتالي فإن ضربه يحقّق هدفاً سياسياً أكثر منه اقتصادي، وأضراره محلية وليست دولية، ويمكن احتواؤها، حيث يؤدي إلى عجز الحكومة عن توفير المشتقات النفطية والوقود، ويضطر الناس بفعل الأزمة إلى قضاء ساعات وأيام متواصلة أمام محطات التزود بالوقود، مما يتسبب في ارتفاع منسوب الغضب الشعبي وتزايد السخط من أداء الحكومة والرئيس، الأمر الذي تجلّى بوضوح وعفوية في شوارع صنعاء أثناء الاحتجاجات الشعبية في حزيران/يونيو الفائت.

كلا الاحتمالين يفسّران الأحداث من خلال «نظريات المؤامرة»، وليس من معلومات ميدانية متعذرة. صحة اتهام الرئيس السابق بالتورط في عمليات التخريب، أو هشاشة الفرضية لا يُعفي السلطة الانتقالية من الفشل ولا يبرر عجزها عن ضبط الجناة المعروفين أصلاً بالاسم والوصف لدى أجهزة الأمن والمخابرات. هم في الغالب وجهاء وشخصيات بارزة ومعروفة ومشايخ محليون، وليسوا كما قد يظن المراقب الخارجي، رجال كهوف وأناساً مطاردين وفارين من وجه العدالة، إنهم يتنقلون ويتحركون بكل حرية تحت أنظار الحكومة وأجهزتها الأمنية!

لقد أساءت السلطة الانتقالية التعامل مع الملف الاقتصادي، وأدارت البلد بطريقة سيئة وفاسدة، وتساهلت مع عمليات تخريب أنابيب النفط التي خسرت بسببها خزينة الدولة 4.7 مليار دولار خلال ثلاثة أعوام. فماذا كانت النتيجة؟ ارتفعت النفقات وانخفضت الإيرادات وتراكم عجز الموازنة حتى وصل لـ5 مليارات دولار، فاضطرت الحكومة إلى اتخاذ القرار الأصعب: تطبيق «جُرعة» سعرية، أي رفع وتحرير أسعار المشتقات النفطية والبنزين. القرار الذي كان بمثابة «حصان طروادة» لجماعة الحوثي الذي استطاع بذريعة رفضه استثمار الغضب الشعبي واجتياح العاصمة وإسقاط الدولة.

محمد العبسي
كاتب صحافي من اليمن

الغذاء الفاسد يهدد حياة الناس في موريتانيا

تتراص في سوق «أترافيك» بالعاصمة الموريتانية نواكشوط قناني وعلب المشروبات منتهية الصلاحية وتعرض للبيع علنا بنصف ثمنها، فيقبل عليها الفقراء من المواطنين. وتنتشر في المحلات التجارية المتناثرة في كل موريتانيا أنواع عديدة من البضائع منتهية الصلاحية بعد تزوير تواريخها، وذلك بحسب «منظمة حماية المستهلك» التي طالبت في وقت سابق بإصدار مدونة تضم كل المواد القانونية المتعلقة بحماية المستهلك. كما تتعرض البضائع في موريتانيا لشتى أنواع الاهمال عند الحفظ مما يعرضها للتلف، علاوة على نقلها بوسائل بدائية. فتنقل اللحوم بأنواعها وسائر المواد الغذائية على عربات الحمير والعربات اليدوية، وبين المدن التي تفصلها مسافات طويلة، في السيارات والشاحنات غير المبردة والنظيفة، ما يعرضها لعوامل التعرية والحشرات..

ضعف الرقابة على الغذاء

أزمة انتشار الغذاء الفاسد في موريتانيا تعود إلى ضعف الرقابة على استيراد المواد الغذائية إلى البلاد، وضعف رقابة الجهات المخولة الإشراف على ما يتداول من مواد غذائية في الأسواق والمحلات والمطاعم، كذلك الافتقار إلى ضوابط ملزمة لملاك هذه المؤسسات تتعلق بالوقاية والسلامة والنظافة، والعشوائية في فتح الحوانيت (فهي لا تتطلب تصاريح). وينسب انتشار السرطانات في موريتانيا إلى تفشي ظاهرة فساد الأغذية. وتقول خبيرة التغذية عربية بنت أهنا «بدخولك إلى أي محل تجاري ستلاحظ أن المادة الغذائية معروضة بشكل سيئ إلى جانب مواد التنظيف والمبيدات الحشرية، ويرجع ذلك لكون المواطن غير متطلب والبائع غير مهتم بتحسين خدماته، بالإضافة إلى غياب أي دور فعلي لرقابة الدولة»، وتضيف قائلة: «الأغذية الفاسدة ومنتهية الصلاحية ومجهولة المصدر والمصنعة بعيداً عن مقاييس الجودة ولو المتوسطة، تسبب أنواع السرطانات والأمراض المتعلقة بالمناعة، فكلنا يعرف ان هناك مواد حافظة وصبغات غذائية اصبحت محرمة في الدول التي بها هيئات رقابية، ويتم تصديرها إلى دول النفايات الغذائية التي تعتبر موريتانيا على رأس قائمتها».

حملة «كافي»

بسبب ضعف الجهات الرقابية الموجودة، أطلق نشطاء موريتانيون قبل فترة حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحمل عنوان «كافي» (وتعني كفى باللهجة الحسانية). وقد تم قبل أيام الإعلان الميداني لهذه المبادرة في ندوة بأحد فنادق العاصمة نواكشوط، وتطالب هذه الحملة بإنشاء هيئة مستقلة لرقابة سلامة وجودة المواد الغذائية، وأن يكون الموضوع أولوية لدى الجهات الرسمية، والسبب حسب المبادرة هو أن الأمراض والأوبئة التي تتسبب الأغذية الفاسدة في انتشارها تؤدي إلى تراجع وتوقف نمو البلد وتطوره ومستقبل أبنائه. وتسعى هذه الحملة لجمع تواقيع لإثبات أن الهيئة مطلب جماهيري، ويقول الناشط في الحملة يسلم محمود: «جاءت فكرة «كافي» بعد قيام إحدى منظمات المجتمع المدني بأيام صحية في الأحياء الشعبية، وهي أيام أشرفت عليها مجموعة متطوعين، وبعد معاينة الأطباء لبعض المرضى لم يتضح سبب بيّن لمرضهم، وتم نقلهم

هناك مواد حافظة وصبغات غذائية اصبحت محرمة في الدول التي بها هيئات رقابية، ويتم تصديرها إلى دول النفايات الغذائية

إلى المستشفى وبعد الكشف تبين أن هناك سرطانات تنتشر في هذا الحي، ثم قمنا بزيارات لمستشفى الأمراض السرطانية وكان الأمر مرعبا وكارثيا، فقد اكتشفنا انتشاره بينما لم يكن جزءا من خارطة الأمراض في موريتانيا، وهو ما دفعنا إلى اطلاق هذه الحملة لتوعية المواطنين بخطورة استعمال المواد المعلبة ومنتهية الصلاحية، وفي الوقت نفسه مطالبة السلطات بإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة سلامة الأغذية. وقد أعددنا ملفا كاملا عن الوضعية الحالية لرقابة الأغذية وبيّنا أن الهيئات الموكل إليها الرقابة لا تتوفر لديها الأدوات اللازمة للقيام بما هو مطلوب وكذلك اتضح لنا تشتت جهودها». ويضيف يسلم قائلا: «إن التساهل وعدم وجود هيئة مستقلة لمراقبة سلامة الأغذية جعل موريتانيا مكبا لنفايات العالم الغذائية، وجعل منتجاتنا المحلية مرفوضة دوليا لأننا لا نخضع للنظم الدولية لسلامة الغذاء. فمعلوم أن الغربيين لا يقبلون مواد للاستعمال البشري إذا لم تكن محددة بيولوجيا، وحملة «كافي» هي دعوة لتتحمل الدولة مسؤوليتها قبل استفحال الموقف الصحي، فقد وصلنا لمرحلة أقرب للكارثة في مجال الصحة بسبب جشع تجارنا وتساهل الدولة معهم وجهل المواطن وعدم وجود بديل محلي عن هذه الأغذية. ولا حل سوى برقابة منافذ إدخال المواد الغذائية وفحصها في الموانئ والتأكد من خضوعها للمعايير الصحية المسموح بها، تماما كما هو الحال في الدول المحيطة بنا».

يذكر أن في موريتانيا عدة هيئات للرقابة وهي: إدارة البيطرة، ومهمتها مراقبة الأغذية ذات الأصل الحيواني، إدارة الزراعة ومهمتها مراقبة الأغذية ذات الأصل النباتي، المكتب الوطني للتفتيش الصحي للمنتجات ذات الأصل البحري بما فيها زراعة الأسماك، المعهد الوطني للبحث في مجال الصحة العمومية ويعنى بمراقبة المياه المعدة للاستخدام البشري، إدارة حماية المستهلك وهذه لا تراقب إلا المواد التي دخلت فعلا إلى الأسواق.

ولكن!

يرى بعض المراقبين أن أزمة الغذاء الفاسد وضعف الرقابة على المواد الاستهلاكية في موريتانيا أعمق من أن تحل بمجرد بعث هيئة رقابية جديدة، لأن الهيئات الرقابية الموجودة لا تؤدي عملها كما ينبغي ومعطلة عن قصد. فالأزمة إذن هي في عدم وجود إرادة من قبل الحكومة في الضغط على التجار ومراقبة ما يقومون به من أعمال مخالفة للقانون ومضرة بصحة المواطن ومستقبل الدولة، وذلك راجع لزواج المصالح الواقع بين التجار ورجال الأعمال والنظام الحاكم. فالتجار يتمتعون بالحماية من طرفه ورقابتهم شبه مستحيلة فكيف بعقابهم، وكذلك غياب الوعي الصحي لدى المواطنين وهو ما يتطلب المزيد من الجهد من قبل المنظمات العاملة في المجال حتى تنتشر الثقافة الصحية بين الناس ليرفضوا هم بأنفسهم أن يكونوا عرضة للتلاعب من قبل التجار وأن يفرضوا على التجار احترام سلامتهم.

أحمد ولد جدو
كاتب ومدوّن من موريتانيا

مواقع / إصدارات

«انكيفادا» مجلة الكترونية تونسية فريدة

فريد، جديد ومميّز، ثلاث كلمات يمكنها اختصار موقع «انكيفادا» التونسي. تميّز يلفح القارئ من أوّل لحظة، بسبب الشكل المعتنى به بشدة، والاهتمام بتقديم مادة سهلة التصفّح وتناسب تطوّراً تقنياً مستمراً.

تعرّف «إنكيفادا» عن نفسها بأنها مجلة إلكترونية تونسية يشرف عليها ويؤثث محتواها فريق من الصحافيين والمصممين وخبراء الويب. ويقول القيّمون بأنهم يعوّلون على أحدث تكنولوجيات الويب ووضعها في خدمة المحتوى الصحافي، في سبيل خلق «عالم سرديّ فرديّ».

تقدّم المجلّة مادتها باللغتين العربية والفرنسية. يُشرف على رئاسة تحرير النسخة العربية الصحافي المتخصّص في التحقيقات الاستقصائية وليد الماجري، وتتولّى سناء سبوعي رئاسة تحرير النسخة الفرنسية. وتكتمل صورة الفريق الشاب المُشرف على الموقع مع الصحافي والمدوّن مالك الخضراوي.

يتميّز « انكيفادا» في اختيار زوايا معالجة جديدة لأغلب نصوصه. في الموضوع الأخير المنشور على الموقع، اشترك كلّ من وليد الماجري وقيس زريبة في تقديم شخصيتين تقاسمتا الموقف من الانتخابات الرئاسية التونسية الأخيرة التي تنافس فيها المرزوقي والسبسي، وهما العيّاش الهمّامي والصغيّر أولاد أحمد، الاول «من أجل إنقاذ الديمقراطية» سينتخب المرزوقي، والثاني سينتخب الباجي قايد السبسي «من أجل إنقاذ الديمقراطية». والرجلان مستقلان يحمل كل منهما «ثقلاً رمزياً على الساحة الوطنية التونسية»، اجتمعا خلال الدّور الأول من الرئاسية على التصويت لمرشح اليسار حمّة الهمّامي، وتفرّقا في الدور الثاني بين «مرشّحي اليمين الليبرالي واليمين المحافظ».

يتمّ التركيز في عمل المجلة الإلكترونية على التحقيقات الاستقصائية. يشرح مجدي الورفلّي في تحقيق عن النفايات الطبية في تونس كيفيّة عيش شرائح واسعة من الشعب التونسي تحت رحمة هذا النوع من المواد الخطيرة من دون أي وعي بما قد تلحقه بها من أذى. ما هو مميّز في التحقيق، عدا عن المعلومات التي يقدّمها، هو شكل مادّته وطريقة تقديمها. فهو يحمل رسماً بيانياً يظهر بطريقة مُبسّطة الطريقة المثالية للتعامل مع النفايات وبمقابلها كيفيّة الفرز والانتقاء كما هي حاصلة في أرض الواقع. هذا إضافة إلى مقابلة صوتية مع رئيس نقابة أعوان البلديّة، وشهادة مسجّلة بالصوت والصورة لمحمد علي طرابلسي وهو مواطن وخزته إبرة مستعملة أثناء عمله كمساعد نظافة.. اذاً يمكننا ان نحكي عن مادّة متعدّدة الوسائط.

فكرة الرأي والرأي الآخر حاضرة على الدوام في رأس المجلة. في خانة «حوار»، يجري الصحافي قيس زريبة مقابلة بعنوان «أنا سأنتخب من أجل تونس.. أنا سأقاطع من أجل تونس». الشخصان اللذان يحاورهما هما أستاذ القانون الدستوري قيس سعيّد والباحث في الأنثروبولوجيا الثقافية الأمين بوعزيزي.

أمّا السبب لاستحضارهما معاً واعطائهما مساحة متساوية هو: «الأول اختار المقاطعة المبدئية للاستحقاقات الانتخابية القادمة والثاني اختار المشاركة النشطة. كلاهما يرفع شعار «إنقاذ تونس»، فما هي الحجج التي استند كلّ منهما اليها من أجل بناء موقفه».

يتميّز الموقع بجودة تقاريره المصورة، بفضل المساحة المتاحة للصور والتقنية العالية التي تحيط بها، وكان آخر التقارير مجموعة صور من الغرف الانتخابية بعنوان «رئاسية 2014: خمسة مترشحين، خمسة فرق تواكب حملتهم واقتراع انتخابي».

وهكذا يُثبت الشباب في «انكيفادا» أن المهنيّة والنضج في إنتاج تجارب صحافية ناجحة لا تحتاج سناً متقدّماً.

https://inkyfada.com

فكرة

«ملتقى ملحدين».. في مكة!

تمّ الأسبوع الماضي إحالة كلّ من المواطنتين السعوديتين لجين الهذلولي وميساء العامودي إلى «محكمة الإرهاب» (!) بسبب قيادة السيارة من الإمارات إلى حدود المملكة.

ويتمّ هذا الأسبوع قلب الدنيا رأساً على عقب في السعودية ردّاً على إعلان (غير معروف المصدر) عن «عزم 300 ملحد إقامة ملتقى الملحدين الأول في مكة» في الفترة الممتدة ما بين 25– 28 كانون الأول/ديسمبر.. محاطاً بسريّة تامة بالطبع! وبالطبع من دون أن ننسى اعتقال المواطنة سعاد الشمري بتهمة «الترويج للإلحاد» وذلك بعد مطالبتها بإلغاء الشرطة الدينية في البلاد.

وكما في السعودية كذلك في مصر، وبالعكس! ففي الأسابيع الماضية، ثار جدل لا ينتهي على اثر إغلاق «مقهى الفلكي» الذي وُصف بأنه «مقهى الملحدين». وصرّح حينها رئيس حي عابدين أنّ سكان المنطقة تقدّموا بعدة شكاوى ضد المقهى، واصفاً روّاده بأنهم من عبدة الشيطان والملحدين.

«مرصد الفتاوى التكفيرية» التابع لدار الإفتاء المصرية أعدّ تقريراً يُحصي فيه عدد الملحدين في مصر (كيف فعل بربكم؟!) معتبراً أن هناك تزايد لظاهرة الإلحاد بين الشباب في الدول الإسلامية.. وكانت النتيجة 866 شخصاً!

أمّا السعودية، وبعد دراسة لمعهد غالوب الذي يتخذ من زيوريخ مقرّاً له (كله بالعلم والاحصاء!)، فأفادت بأن نسبة الملحدين في المملكة تتراوح ما بين 5 و 9 في المئة من السكان. وأعلن رئيس الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان في الجامعة الإسلامية، عن إنشاء مركز «يقين» لمكافحة الإلحاد.

خبر إقامة «ملتقى الملحدين الأول في مكة»، مرفقا بهاشتاغ على مواقع التواصل الاجتماعية، مكّن القوم من رمي كدسات مآسيهم ومشاكلهم من أيديهم، ومن هجرة القعر الذي كانوا فيه إلى آخر أكثر عمقاً للردّ والردّ المضاد على قضية.. الإلحاد. وهذا لا تسمية له إلّا الإلهاء المتعمّد والتشتيت عن كثير من الأشياء المهمة.. واختلاق طوارئ غير الطوارئ الفعلية.. ماذا يعني نقاش الإلحاد في الوقت الذي تخترق البلاد والمنطقة هموم ومشكلات لا تجد لها حلولا ولا حتى في الخيال؟ في الوقت الذي يتكدّس فيه الشباب في السجون من دون أسباب منطقيّة، ما يولد يأساً خطيراً واغتيالا للطاقات الحيوية بغاية الإضخاع. في الوقت الذي.. تطول اللائحة في الوقت الذي عُقد فيه ملتقى للملحدين، وأين؟ في مكة!

زينب ترحيني

قضية

أنا خادم الحَيَاة
كُلَّمَا ألقَتْ عَلَيَّ حَجراً/ أفردتُ ذراعيَّ مِنْ دونِ احتجاج
وكُلَّمَا شكّتْ في نافذتي إبرةً / رَسَمْتُ مَسافةً للقادمينَ بِرفقتي

علي محمود خضيّر ـ العراق

القواعد البريطانية الجديدة في الخليج

تفاجأ كثيرون بالإعلان، المصحوب بضجة إعلامية كبيرة، عن توقيع اتفاقية بين البحرين وبريطانيا تتيح لهذه الأخيرة «إقامة قاعدة عسكرية في البحرين لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المنطقة». وأشارت شعارات الاحتجاج التي رفعها المتظاهرون في البحرين إلى إن الاتفاقية هي إيذان بـ «عودة الاستعمار إلى المنطقة»، وانها «جزء من الثمن التي تقبضه بريطانيا نظير دعمها السياسي للنظام البحريني وصمتها تجاه ما يرتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان». وعلى الجهة المقابلة، أوضحت التصريحات الرسمية إن إنشاء القاعدة هو إجراء تؤكد به حكومة البحرين استقلال قرارها وقدرتها على «التعاون مع الدول الأخرى بما يناسب مصالحها». واستندت تحليلات إعلامية إلى أن الاتفاقية تنص على أن تتكفل البحرين بتكاليف بناء القاعدة واستكمال تجهيزاتها لتستنتج ان الاتفاقية هي تعبير عن «عدم ثقة الدول الخليجية بالولايات المتحدة كضامنة لأمن الخليج».

قراءة أخرى

بداية، لا بد من التذكير بأن بريطانيا لم تغادر منطقة الخليج بعد إعلان انسحابها منها في 1971. فلقد حافظت على مكانتها التقليدية لدى جميع العوائل الحاكمة في المنطقة، مما سهل بقاءها كمورد مفضّل للعتاد العسكري وخدمات التدريب والصيانة. وازدادت أهمية هذا الدور بعد الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينيات وبدء سباق التسلح الإقليمي بين جميع دول الخليج. أما في المجالات الأمنية، فلقد استفادت بريطانيا من الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها مع العوائل الحاكمة في بلدان الخليج لإبقاء نفوذها السياسي والأمني. فبالاستناد إلى تلك الاتفاقيات، استمرت بريطانيا في تزويد القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن العام في كل من عُمان والبحرين والامارات وقطر بالضباط والخبرات والتدريب. وفي عُمان، قامت القوات الخاصة البريطانية بدور رئيس في المواجهات العسكرية مع قوات الثورة العمانية (1965–1975). أما البحرين فتتميز بتولي بريطانيين إدارة جهازي الشرطة وأمن الدولة لما يقارب أربعين سنة بعد الاستقلال.

ما فعله خبر توقيع الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع البحرين قبل شهر وما ستفعله الأخبار التي ستعلن عن توقيع اتفاقيتين مماثلتيْن مع كل من الإمارات وسلطنة عمان هو الاعتراف الرسمي بأن بريطانيا لم تنسحب تماماً من الخليج ولم ينقطع نفوذها العسكري والأمني منذ 1971 وحتى الآن.

«استراتيجيا شرقي السويس»

في سنة 1966، أعلنت الحكومة العمالية في بريطانيا عن «استراتيجيا شرقي السويس» التي تتضمن الانسحاب في موعد أقصاه بداية 1971 من أغلب مستعمراتها الآسيوية بما فيها مستعمرة عدن والمحميات البريطانية في جنوب الجزيرة العربية والخليج. في البداية، لم يأخذ مشايخ الخليج ذلك الإعلان مأخذ الجد. بل هم اعتبروا ذلك القرار قراراً لحكومة عمالية سيلغيه وصول المحافظين في الانتخابات التالية. وكان الرأي السائد ان وراء القرار البريطاني تكمن تداعيات الأزمة الاقتصادية الشديدة التي كانت تمر بها بريطانيا آنذاك، والتي أدت إلى تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني. لهذا حاول مشايخ الخليج، وفي مقدمهم حكام أبو ظبي ودبي والبحرين، إقناع الحكومة البريطانية بأنهم قادرون، بالتعاون مع بقية المشايخ، على تحمل تكلفة بقاء القوات العسكرية البريطانية. وتكررت العروض التمويلية بعد سقوط الحكومة العمالية ومجيء حكومة تمثل حزب المحافظين.

ما لم يكن حاكم أبو ظبي وغيره من المشايخ قادرين على استيعابه هو ان إستراتيجيا شرقي السويس لم تكن نتاج أزمة اقتصادية طارئة. بل هي في الحقيقة اعترافٌ بنهاية امبراطورية أنهكتها الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تصاعد نضال حركات التحرر الوطني في مستعمراتها علاوة على بروز البديل الأميركي المتحمس لقيادة حقبة الاستعمار الجديد.

(من الإنترنت)

وكما لم يكن سهلاً على بريطانيا التخلي في 1947 عن الهند، «جوهرة تاجها»، لم يكن سهلاً عليها التخلي عن الملايو وسنغافورة والمالديف وعدن، بالإضافة إلى المحميات في الجزيرة العربية والخليج. لكنها لم تعد قادرة على إدامة إمبراطوريتها في وجه تحديات متعددة المصادر. بجانب ذلك، كانت القوات البريطانية تتعرض منذ 1963 لخسائر كبيرة بسبب عملياتها العسكرية لإخماد قوى الثورة في شوارع عدن وفي جبال جنوب الجزيرة العربية. وزادت هذه الخسائر بسبب انخراط بريطانيا في جهود السلطان العماني لإخماد الثورة المسلحة التي انطلقت في 1965 في جبال ظفار والساحل العماني. ببساطة لم تكن الحكومة البريطانية قادرة على الاستمرار في تحمل تلك الخسائر ولا على مواجهة رأي عام بريطاني كان يخشى من أن يتحول جنوب الجزيرة العربية إلى ما يشبه فيتنام بالنسبة للأميركيين.

الخليج العربي في ظل مبدأ نيكسون

في بداية 1970، أعلن الرئيس الأميركي ما صار يعرف بـ «مبدأ نيكسون» الذي تضمنت بنوده ان بلاده لا تستطيع أن تزج بقواتها مباشرة في كل أزمة إقليمية رغم تأكيدها التزامها بتعهداتها لجميع الدول الحليفة. وهذا يعني ان على هذه الدول أن تتحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها مع استمرار اعتمادها على الولايات المتحدة في مجال الإمداد بالعتاد والخبرة والتدريب. وفيما يتعلق بمنطقة الخليج، أوضح جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية آنذاك، أن تطبيق مبدأ نيكسون يتطلب «تنشيط التعاون بين الدولتين الرئيستيْن في المنطقة، أي السعودية وإيران، «بما يضمن الاستقرار فيها بعد خروج البريطانيين».

طوال السنوات التالية للانسحاب البريطاني، وحتى سقوط الشاه، أثبتت استراتيجيا الركيزتيْن السعودية/الإيرانية نجاعتها في حماية الاستقرار في المنطقة وضمان تدفق نفطها إلى الأسواق العالمية. إلا ان الشاه الإيراني، وبرعاية أميركية، حصد أكثر ثمار تلك الاستراتيجيا. فلقد استفاد منها ليستحوذ تدريجاً على دور «شرطي الخليج» بدلًا من بريطانيا، وهو دورٌ سهلت قيامه به قدرات بلاده العسكرية ومخزونها البشري. دشن الشاه ذلك الدور بعد تسوية مطالبته بالبحرين عشية الانسحاب البريطاني بأن أرسل قواته للسيطرة على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى المطلة على مضيق هرمز، «لحماية ذلك المضيق ومنع عرقلة محاولات إغلاقه». ووصل دور الشاه كحامي حمى «الاستقرار» في الخليج إلى أوْجه بعد أن استنجد سلطان عُمان به فأرسل في نهاية 1973 آلاف الجنود، علاوة على سلاح الطيران والبحرية للمساعدة في قمع الثورة المسلحة في جبل ظفار.

لم يكن الشاه شرطياً محبوباً كما كان سابقه البريطاني، إلا إن ذلك لم يمنع العوائل الحاكمة في بلدان الخليج من التعايش معه. بل بذلت ما تستطيع لإرضائه. فرغم استيلائه على الجزر العربية لم تتوقف الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، ونما التبادل التجاري وتوسع النشاط الاقتصادي وخاصة في مجاليْ السياحة والمصارف، بين ضفتي الخليج. وبلغت رمزيات التعايش مبلغها حين أزالت «وكالة أنباء الخليج العربي» صفة «العربي» من اسمها استجابة للمتعاض الشاه الإيراني.

استبدال شرطي الخليج

غيرت الثورة الإيرانية المعادلة التي بُنيت على مبدأ نيكسون ووضعت نهايتها. ولم يكن بإمكان أي من الدول الخليجية الحلول محل الشاه الإيراني. فأكبرها، أي السعودية، فشلت حتى في حماية الحرم المكي في تشرين الثاني/نوفمبر 1979 من أن تحتله بالقوة مجموعة من السلفيين. بل هي لم تتمكن من إجلاء تلك المجموعة إلا بعد ثلاثة أسابيع وبمساعدة قوات عسكرية أجنبية. لهذا وجدت بريطانيا في كل ذلك فرصاً إضافية لتوسيع المهمات التي تتولاها للتعويض عن غياب شرطي إقليمي يتولى «حماية استقرار المنطقة». فمنذ عام 1979، بدأ سلاح البحرية البريطانية في استخدام جزء من قاعدة الجفير في البحرين كمقر لأسطول «سفن الدورية» للقيام بأعمال الرقابة في مياه الخليج والبحر العربي علاوة على اسطول سفن «الإسناد البحري» التي تتولى مساعدة الاسطول الخامس الأميركي في مهماته. شيئاً فشيئاً ازدادت أهمية الدور في الثمانينيات بعد اندلاع الحرب العراقية/الإيرانية وما تخللها من «حرب الناقلات». مذاك تكرّس هذا الدور وازداد حجم الوجود العسكري البريطاني في الخليج بعد ثلاث حروب إقليمية متتالية. الأولى «حرب تحرير الكويت»، وما تلاها من فرض نظام العقوبات والحظر الجوي على العراق. والثانية غزو أفغانستان وإسقاط نظام طالبان وما تلاه من مواجهات مع تنظيم القاعدة وقوات طالبان. والثالثة حرب إسقاط نظام صدام في العراق واحتلاله.

ثلاث قواعد بريطانية في الخليج

تشكل توسيع التواجد العسكري البريطاني في قاعدة الجفير في البحرين كجزء من مشروع متكامل لإقامة قواعد عسكرية للبحرية والطيران وللمشاة. ستكون القاعدة الجوية في قاعدة المنهاد في دبي التي تحولت منذ 2001 إلى قاعدة قوات متعددة الجنسيات الغربية تستخدمها في مهمات التدريب والخدمات اللوجستية، علاوة على الترفية نظراً لقربها من مدينة دبي. إلا إن توسيع هذه القاعدة سيتيح كقاعدة ثابتة لسلاح الجو البريطاني. أما قاعدة المشاة فتتمثل في عدد من المعسكرات في مناطق مختلفة من سلطنة عُمان. وبحسب ما هو معلن ستنقل بريطانيا إلى هذه المعسكرات جزءا من فرق جيشها المقرر سحبه من معسكراته في ألمانيا. وستسمح قاعدة البحرين البحرية بتمركز سفن الدورية وعدد من الفرقاطات وكاسحات الألغام بالإضافة إلى استقبال الزيارات الدورية لبوارج حربية وحاملة طائرات. وهي ستكون عمليا في «حضن» القاعدة البحرية الأميركية مما يؤكد ان وجودها هو لإسناد الأسطول الخامس الأميركي وليس لمنافسته. وبما أن بريطانيا غير قادرة على استعادة نفوذها عندما كانت امبراطورية ذات قوة اقتصادية وعسكرية، فهي تعود كقوة وسطى لتقوم بدوريْن: أولهما الإسهام في دعم هيمنة الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم ضمن «العلاقة الخاصة التي تربط البلدين». وثانيهما أن تتولى دور شرطي الخليج الذي كان الشاه يقوم به قبل إسقاطه.

في كل الأحوال يمكن قراءة التوقيع على الاتفاقية البحرينية – البريطانية والاتفاقيات التي ستليها باعتبارها إعلانات رسمية بقبول حكومة المحافظين برئاسة ديفيد كاميرون في 2014 ما سبق وأن رفضته حكومة العمال بقيادة هارولد ويلسون في 1968، أي أن تتكفل العوائل الحاكمة في الخليج بتمويل الوجود العسكري البريطاني في مياهها وعلى أراضيها. وقتها كان الجناح اليساري في حزب العمال قوياً ونشطاً بحيث أمكنه مناهضة العروض الرامية إلى «تحويل الجنود البريطانيين إلى مرتزقة».

https://www.youtube.com/watch?v=HC2_t0_kETE

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

«تجنيد فتيات مصر» دعاية للجيش أم احتياج مجتمعي؟

دعوة تجنيد الفتيات في الجيش المصري واحدة من القضايا التي أخذت مؤخرا حيزا واسعا من الجدل المجتمعي ومن التركيز الإعلامي، فضلا عن مواقع التواصل الاجتماعي، جنبا إلى جنب مع الحديث عن برامج تتناول الشذوذ والجن والعفاريت و»مقهى الملحدين»، في ما يبدو كمحاولة لصياغة أجندة اهتمامات جديدة للمجتمع، بعيدا عن الهم السياسي الذي كان يستحوذ على الأولوية المتقدمة منذ انتفاضة 25 يناير، ولحرف الأنظار عن أزمات حادة في المجتمع، سياسية واقتصادية واجتماعية. وهكذا تبدو إثارة هذه المسائل في هذا التوقيت مقصودة، تساعد في الترويج لها السيطرة السلطوية على وسائل الإعلام والمجال العام، وعودة الدولة البوليسية التي تحدد أجندة اهتمامات الرأي العام.

إلا أنه يمكن النظر للدعوة لتجنيد الفتيات (التي أخذت مسمى «حملة مجندة مصرية»)، بالأخذ في الاعتبار السياق التي خرجت فيه، كمحاولة لترميم صورة الجيش المصري ومحو الأثر السلبي الناتج عن التسريبات الصوتية الأخيرة التي أذاعتها فضائية «مكملين» الموالية للإخوان والمنسوبة لجنرالات كبار يصطنعون مستندات ومقر احتجاز قانوني بقاعدة عسكرية لإضفاء المشروعية على القبض على الرئيس الإخواني، وإن كانت السلطات المصرية قد شككت في صحتها وفتحت تحقيقا فيها، وكذلك ما يتعلق بالدعوة التي أطلقها شباب منتسبين للإخوان للتوقف عن التجنيد والهروب منه تحت مسمى «اخلع»، في إطار الصراع على السلطة حامي الوطيس بينهم وبين الجنرال السيسي.

وبتحليل مفردات خطاب المنتسبات لحملة «مجندة مصرية» نجد أن ثمة تركيز علَى تمجيد المؤسسة العسكرية والإلحاح على الانضمام إليها كشرف ليس بعده شرف، وأيضا الإشارة إلى أنه لديهم الجاهزية للتصدي لمظاهرات الإخوان وخاصة الفتيات في الجامعات، أو أن هذه الدعوة في مواجهة تخاذل الإخوان غير الوطنيين والرجال الجبناء الذين يريدون أن يقعدوا مقاعد النساء.

وهذا المنحى يؤكد الغرض الوظيفي الدعائي لهذه الدعوة التي حظيت بترحيب رسمي بوقفات اعضائها في الجامعات وفي الشوارع، في وقت تتحسس فيه السلطة من أي حراك وتفضه بالقوة، وتعتقل المشاركين فيه بتهمة خرق «قانون التظاهر»، ويؤكد ذلك الدعم المعلن لشخصيات نسائية بارزة قريبة من النظام الحاكم كالقاضية تهاني الجبالي أو الامين العام للمجلس القومي للمرأة السفيرة منى عمر.

ثمة ارتباك في خطاب مطلقي هذه الدعوة ما يشير إلى المنحى الاستعراضي، فمرة يتم الحديث عن الرغبة في اطلاق التجنيد الاختياري مساواة بالرجل في أداء الواجب الوطني (في حين أن التجنيد في مصر اجباري وليس اختياري لو ثمة رغبة في المعاملة بندية)، علاوة على أن ما يطالب به هو متاح بالفعل كالالتحاق بوظائف محددة في الجيش مثل الطب والصيدلة والتمريض وأعمال أدارية، وفي الشؤون المعنوية، حسب احتياجات محددة للجيش. وهناك أحيانا أحاديث عن «التدريب على القتال» وحتى «الذهاب الى الجبهة»، ثم يجري التراجع فتقول الناطقات باسم الحملة «إننا لا نريد حمل السلاح»، بل المعاونة في الصفوف الخلفية أو الانضمام للشرطة العسكرية أو العمل وقت الطوارئ والأزمات.. ثم يجمعن توقيعات ويقمن بعقد مؤتمرات ويطالبن الرئيس بالتدخل والاستجابة لمطلبهن العاجل.

المنحى يؤكد الغرض الوظيفي الدعائي للدعوة

وهذه ليست الدعوة الأولى. فعقب إزاحة الأخوان من السلطة، والشروع في وضع دستور جديد، أنطلقت حملة مشابهة تدعو لإقرار التجنيد الإجباري للنساء في الدستور، لكنها ذهبت ادراج الرياح، لأنها لم تحظ بالاهتمام الإعلامي، ولم يكن لها وظيفة دعائية تخدم أهداف السلطة في ذلك التوقيت.

وتقليديا، هناك قبول جماهيري بالتحاق النساء بقوات «الدفاع الشعبي» والتدرب على حمل السلاح وأعمال التمريض والإنقاذ، وهو ما حدث إبان العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956، ولم تكن ثمة غضاضة في ذاك التوقيت من هذا النشاط النسائي لأنه كان يستجيب لاحتياج مجتمعي، وكان جديا وليس دعائيا.. أما الآن، فغالبية المصريين، ومن بينهم القيادات العسكرية، ذوي ثقافة محافظة، علاوة على أنهم لا يرون في تواجد المرأة في الجيش ضرورة، ويستهجنون فكرة الاختلاط في معسكر واحد، ويتصورون أنها تفتح الباب لمفاسد، ويدللون على ذلك بأن ثمة تحرشات واغتصابات.. حتى في صفوف الجيش الأميركي.

وهناك نقطة اضافية غائبة عن كثيرين وسط هذا الجدل: ثمة قيود على أعداد المجندين، حيث أن اتفاقات كامب ديفيد قد حددت عدد أفراد الجيش، بما لا يمكن تجاوزه حتى مع زيادة عدد السكان، الأمر الذي يؤدي الى تسريح أعداد كبيرة سنويا من الشباب، او يحول دون التحاقهم بالجندية، فضلا عن أن المؤسسة العسكرية كيان منغلق الى حد كبير على ذاته ولا تسمح بإدخال منتسبين لصفوف الضباط سوى من «ذوي حيثية» أنهم من أبناء القادة أو كبار المسؤولين أو الأثرياء لخلق ما يشبه الطبقة المتجانسة ذات الامتيازات والتميز، لذا فعدد الملتحقين بالكليات العسكرية محدود جدا سنويا.

وعلى أية حال، فوقت الأزمات الحقيقية والحروب، استنادا إلى تجارب تاريخية، تسقط كل التحفظات والإشكاليات، ويساهم كل حسب طاقته وجهده وموقعه في مواجهة الخطر الذي لا يعرف التفريق بين.. مجند ومجندة!

محمود عبد الرحيم

كاتب صحافي مصري

جدل حول اليأس والأمل

الزاوية الحمراء
كتب نائل
و رسم مخلوف

المحقق: نما إلى علمنا أنك تقول أن هناك مخاطر على الدولة.
المعتقل: نعم أنا أقول هذا.
– ولكن أحب أن أوضح لك أنه ليس هناك مخاطر على الدولة.
– ولماذا تعتقلني إذن؟
– لأنك أنت الخطر على الدولة.
– لماذا؟
– لأنك تقول إن هناك خطراً على الدولة.
– (يصمت المعتقل)
– مثلًا أخبرني، هل أنت متفائل أم متشائم؟
– بصراحة متشائم.
– شفت، أنت ستخرب البلد بتشاؤمك هذا. البلد ستنهار، سنجوع ونموت. وكل هذا بسببك. ستقتلنا بتشاؤمك. سنموت لا محالة.
– أنت متشائم أيضاً في ما يبدو لي.
– أفندم!
– أقول إن كلامك يدل على أنك متشائم.
– صحيح، ولكني متشائم بسبب وجودك.
– ولكن تشاؤمك هذا خطر على الدولة.
– لا تلعب بالكلام، طبعاً هناك فارق بيني وبينك. بين تشاؤمي وتشاؤمك.
– ما هو؟
– (يفكر مطولًا. يرشف رشفة من فنجان القهوة، ينفث نفثة من السيجارة) أعتقد أننا لو عدنا بالموضوع إلى أصوله الفلسفية، فكلنا يعرف أن الكارثة قادمة لا محالة، وهذا يعني، لو أردت الصراحة، أنه كلنا متشائمون، ولكن الفارق بيني وبينك أنني حزين لأنني متشائم، وفي ما يبدو لي أنك سعيد لأنك متشائم.
– أها، شكراً لأنك صفتها بهذا الوضوح، أخبرني الآن بتهمتي إذاً؟
– فلسفياً، تهمتك أسميها التشاؤم المرح، ولكن قانونياً، التآمر لقلب نظام الحكم. ما رأيك بهذه الصياغة؟

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

العربي السفير

متابعات

... ومن حينٍ إلى آخر / أفكّر بالموت
وأعجز عن تصوّر ذلك حقّا
فأقرّر أن أحيا من دون انتظارٍ / لا قبل الحياة ولا بعدها
سمر عبد الجابر – فلسطين

انطباعات من آخر رحلة

«جيروزاليم» الزائلة والقدس الباقية

القدس، المدينة الفلسطينية العريقة، مكانٌ أسطوري تروي حجارتُه قرونا من الأطماع والصراعات ومن التآلف والوئام. ملايينُ الحجاج والسيّاح جابوا هذه القطعة متناهية الصغر من الأرض المقدسة، وكأنهم لا يرتوون فيعودون هم أنفسهم ويأتي دوماً سواهم. في متاهات الأزقة متعددة الألوان والروائح، تتفحّصُنا بأنَفَة وجوهٌ وسَمتُها عقودٌ من الاضطهاد بميسمها، كأنّها تقول لنا إنها وإن تكن تتقاسم هذه المدينة التي تحبها أكثر من كل شيء سواها، فهي غير مستعدة أبدا لتسليمها.

الخطر محدقٌ بهذا الكيلومتر المربع الذي تجتمع فيه الدياناتُ التوحيدية الثلاث. دُمِّر قسم من المدينة تدميرا كاملا حالَ ضمّها (من طرف إسرائيل)، وأعاد بناءَه المحتلّون. حيُّهم في غاية الجمال لا ريب، لكن يا لتبايُنه مع غيره من الأحياء: لا ضوضاء فيه ولا روائح ولاَ أصوات ولا ضحكات، لكن فيه... معارض فنون. هم لا يكتفون باحتلال حيّ ما وترك غيرهم يعيشون بسلام. في زمن مضى، لم يكونوا يجرؤون على المغامرة بأنفسهم وراء الحدود التي رسموها، وكان يكفي تفادي أزقة بعينها لتجنّب مرآهم.

وصَلنا لتوّنا، في عزّ الليل. كنت مسرورةً بفكرة المكوث في نُزل تستند حيطانُه إلى باحة الحرم القدسي. كان الجو فريدا، في انتظار إفاقة المدينة على إيقاع أذان المسجد الأقصى وما كان أوانُه ببعيد. أن أغوص في وهم عالم انقضى، يسعى سكانٌ هذه المدينة جاهدين إلى إبقائه على قيد الحياة. في صمت الأزقة الخالدة إلى النوم، كان وقعُ خُطانا يدوّي على بلاط أبلته الخطى على امتداد القرون. بضع قطط ذُأت وبر ضارب إلى الحمرة رمقتنا بنظرات ازدراء. كنا نتقدم بخفّة حين صادفنا مجموعةً من الشباب يعتمرون طاقيات يهودية ويمشون بخطى واسعة. تُرى من أين أتوا في بحر هذا الليل؟ ألسنا في قلب الحي الفلسطيني؟

حططتُ الرحالَ في النزل فيما التحق الآخرون بفندقهم الواقع في طرف المدينة الآخر. وغصت في إغفاءة هدهدتها بعد قليل أصواتُ العديد من المؤذنين وداعبتها بعد سكوتهم أصواتُ عصافير اختارت أشجار باحة الحرم القدسي مستقرا لها. كنت أحسّ بالارتياح رغم ضيق المكان، إلى أن اختلطت فجأة بأحلامي صيحاتُ رجال ما انفكت تدوّي حتى أفاقتني كليّةً من غفوتي. حاولت أن أتبيّنها، لكني لم أفهم ما كنت أسمعه فهو لم يكن كلاما بالعربية، ثم نهضت فرأيت رجالَ شرطة، على بعد عشرة أمتار من النزل، يسدّون المدخل المؤدي إلى الباحة. كانوا يفرزون الداخلين إليها على حاجز أمني وكانوا يتنادهون محدثين ضجّةً عالية. احتلوا هذا المكان الذي اكتشفتُ فيما بعد أن الفلسطينيين صُدّوا عنه وطردوا منه بشكل واسع.

رأيت مجموعةً من السيّدات الفلسطينيات المسنّات يحاولن النفاذ إلى الباحة مشهرات بطاقات لا يبدو أنها تمكنهن من دخولها. وتلت محاولتهنّ مناقشةٌ لا نهاية لها، فهن رفضن الانصراف فيما بدأ رجال الشرطة ينفعلون بلغة عربية غاية في الكمال. لم يستسلمن فجلسن على بعد مترين منتظرات، متوجهات بالحديث بين الفينة والأخرى إلى هؤلاء الرجال كأنهن يقلن لهم إن لهنّ حقوقا ينبغي أن تصان.

أثارت هذه الفظاظة حنقي. ازدردت فنجان قهوة وقررت مغادرةَ المكان. كنت أتحرّق للذهاب إلى... فلسطين. ابتعدت عن هذا الشارع، شارع باب السلسلة، وتوغّلت في أزقة كانت في خَدَر تفيق من سباتها. كان التجار يفتحون محالهم ويبسطون بضاعتَهم خارجها في جوٍّ من التواني، جوِّ صبحٍ يهدهده منذ عقود صوت المغنية اللبنانية فيروز. وببطء، بدأ سوق خان الزيت وما يتفرع منه من أزقة يمتلأ بالناس. إنه واحد من أكثر الأماكن الطريفة فتنةً، يتجاور فيه السكان المحليون مع حشود آتية من أصقاع أخرى، مكانٌ يتنفس عابرُه ...هواءَ الحنين. ويا لوقع المفاجأة عليّ حين أبصرتُ مجموعات صغيرةً من النساء والأطفال من المستعمرين تتفسّح في أرجائه.

فمنذ أربع سنوات، حين جئت للمرة الأولى إلى هذا المكان، لم أبصر مثل هذه الأسر تطوف أحياء المسلمين. لكنه مشهدٌ طبيعي في مدينة محتلة، يطوقها الجنود ويراقبون كل شبر منها وتسجل كاميراتهم كلَّ صغيرة وكبيرة من حركات أهلها. استولوا على مساكن جميلة جرّدوا منها أصحابَها ورفعوا على هاماتها أعلامهم رمزا لدخولهم إياها فاتحين، وحفروا تحت الأقصى باحثين عن معبد لا وجود له يبررون به دكَّ دعائم المسجد ولم يترددوا في هدم مدافن مسيحية. لكن، في ذاك الزمان، لم يكن يُرى في الشوارع سوى رجال متجهمي الوجوه يتشحون السواد محدقين بعدائية في الأرض. كان ذاك زمنَ «المواقع الأمامية»، أما اليوم فتجوب نساؤهم أزقة المدينة بكل ارتياح وبكل ما يليق بالمحتل من ثقة بالنفس بل من استفزاز.

نجوت بنفسي من هذه الملاحظات الأليمة وأنا أجتاز الحي المسيحي. كان النشاط قد بدأ يدب في أنحائه، ومحاله للمصنوعات التقليدية تدعو المارة إلى دخولها، بينما كان الحجاج بالعشرات ييمّمون شطرَ كنيسة القيامة. لم أتمهل هناك كثيرا فعدت إلى الأزقة المتعرجة. وغيرَ بعيد عن باب دمشق، أخطأني حجرٌ بمعجزة. من أين أتى يا ترى؟ كانت مجموعة من الجنود تسوم قسوتَها ولدا يدافع عن نفسه صارخا بأقصى جهده، محاولا التملص من قبضتهم. بدأ الناس يتجمعون وكأنهم يريدون حمايةَ الصبي. قال لي أحدُهم إن الجنودَ لم يعثروا على ولد رماهم بحجر فتهجّموا على أخيه، وإنهم لا محالة سيعتقلونه كما اعتقلوا كثيرا من الصبيان غيره ممن لم يعودوا يطيقون إهانات العساكر المتواصلة. لكن النشاط سرعان ما عاد إلى المكان وعادت بائعاتُ ورق العنب الجالساتُ على الأرض إلى دعوة المارة إلى شراء بضاعتهن.

ابتعدت مغتمّة من مشهد العدوان المستمر الذي يتعرض له سكان هذه المدينة المكلومة المستعمَرة المبتورة الأوصال. إن المحتلين، إذ يسعون إلى تهويد المدينة عنوة، يشوهون منظرَها كلَّ يوم أكثر من سابقه.. لم يكفهم أن اقتلعوا أحشاءَها بحفرياتهم فها هم يريدون الاستيلاءَ على باحة الحرم القدسي، مشيدين فيه المطاعم والبِيَعَ. يا لروعة درس المقاومة الذي يلقنها إياه أهل القدس في كل زاوية من زواياها رغم ما هم عرضةٌ له من إهانة وسلب ومطاردة : «لا تحزني يا ابنتي، كثيرٌ من الفاتحين مرّوا من هنا ولم يبق منهم سوى من تبنى روحَ القدس فأصبح مقدسيا. أما الآخرون فانصرفوا. لا حول ولا قوة لهم أمام صمودنا إن شاء الله».

ترجمه من الفرنسية ياسين تملالي

سليمة ملاح

رئيسة تحرير موقع Algeria Watch

حلـم..

حسن المسعودي / العراق

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ إعلام الشعوذة والجنس في الصدارة! ـ أحمد عبد العليم
ـ الكاريكاتير في الأردن تحريض أم نكتة؟ ـ رانيا الجعبري
ـ التعليم بالغناء في مصر بين السطحيّة والإبتكار ـ باسم راشد
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

عامٌ يرتحل وضوء يأتي

من مشروع للفنان الفلسطيني علاء ميناوي

مدونات

حتّى نبصر الطريق..

اعتكفت ريما وعائلتها عن تزيين شجرة الميلاد طيلة السنوات الثلاث الماضية، بعد أن فقدت الطبيبة، القاطنة في باب توما، أخاها جورج «في ظروف مجهولة»، ثم عثروا على جثته على أحد طرقات الغوطة، والتي كانت منطقة متنازعة السيطرة حينها. ثلاث سنوات حداد قرّرت ريما أن تنهيها هذه السنة بإعادة تزيين شجرة الميلاد والصلاة لراحة روح أخيها. لم يكن القرار ولا سيما مع الكلفة الباهظة لشراء الزينة والإنارة. فقبل 3 سنوات، كانت عدة آلاف من الليرات السورية تكفي لإقامة شجرة كبيرة مع كامل زينتها، فيما كلّفت الشجرة الجديدة وأجراسها ونجماتها ما يزيد على 50 ألف ليرة سورية، حيث تصف ريما المبلغ بالهائل..

تقول ريما: من عادة العائلات الدمشقية المسيحية إحضار الشجرة مع أغراض المنزل الأساسية، لكن ظروف الحرب بدّلت كل التفاصيل، ولم تعد العائلات تعنى بتفاصيل الشجرة بقدر اعتنائها بتفاصيل الطعام والشراب وتأمين المحروقات. لكن إصرارها هذه السنة كان شديدا واستطاعت تأمين المبلغ على مرحلتين. تقول ريما انها حزينة جدا لأن الشجرة بقيت من دون إنارة لانقطاع الكهرباء، وكذلك صورة أخيها جورج، لذا أحضرت شموعاً لكن هذه المرة ليس للصلاة لروح جورج بل لتبصر طريقها إلى المطبخ في يوم الميلاد المجيد!

من مدونة «جرعة زائدة» السورية (الأربعاء 25 كانون الأول/ديسمبر 2014)
http://mahermon.wordpress.com

قصاصات من أوراق زينب المهدي

(زينب المهدي، 22 عاماً، شابة مصرية انتحرت الشهر الماضي).

حتى أيامي الأخيرة، لم أكن أدرك أني على صلة قريبة بهذا الهاجس الذي ننفر منه جميعاً، وهي الحقيقة الوحيدة التي نعرفها ونتجاهلها. «الموت».

تعرّفت إليه عدّة مرات... عرفته كثيراً وكان كل فراق بمرارة مختلفة. لكني نهايةً تعوّدت عليه. ومن منّا لا يعرف الموت؟

في البدء، تعرفت عليه في موت بعض أقاربي (قد لا تهمّ أسماؤهم الآن فأنتم لن تتذكروهم تماماً كما ستنسونني). لكن، مع الوقت، صار مُلازماً لي وخاصة في سنواتي الأخيرة... بدأت هذه الصداقة العجيبة منذ انطلقت الرصاصة الأولى في جسد أول متظاهر مصري في السويس مطلع العام 2011، وحينها كنت على بعد عشرات الكيلومترات من هذا الموت، من ثمّ على بُعد لحظات من عربة الأمن التي كانت تقتلنا من ميدان إلى آخر، ونجوت كثيراً. كل مرة يرافقني ويذيقني مرارةً ثم يخبو لشهور ويعود ثانيةً. كنتُ في بداياته أتفاجأ به لكنني تعلمت كيف أتوقعه، وفي النهاية قررت مداهمته وانتحرت.

هذه قصتي باختصار مع الحياة أو مع الموت، مع حياتكم ومع موتي المفاجئ لكم، أو هكذا تجملتم حين سمعتم خبر رحيلي (المفاجئ!)

من مدونة «شيء بقلبي» المصرية (الاثنين 29 كانون الأول/ديسمبر 2014)
html.1/12/http://shayunbiqalbi.blogspot.com/2014

ماذا سيقول اليابانيون عن أهل الدامر؟

حمل بريدي دعوة من السفارة اليابانية بمناسبة تسليم مشروع يهدف إلى تحديث النظام الزراعي، تحسين خدمات الري والتوسع في المساحات المزروعة. وتبلغ قيمته حوالي 25.3 مليون دولار أميركي.

في دعوتهم، أرفقوا برنامج الاحتفال، وهو ما فوّر دمي ورفع ضغطي وجعلني أتخيل اليابانيين كيف سينظرون إلينا؟ برنامج الحفل:

– القرآن الكريم

– رئيس اتحاد المزارعين بالولاية (ليه وح يقول شنو؟ مش عارف هل سيحدّث اليابانيين عن كيف تم انتخابه؟)

– كلمة المنسق القومي لإنتاج القمح (هو بالله البلد فيها منسق إنتاج قمح ونحنا نستورد بمليارات الدولارات قمح؟)

– وزير المالية والاقتصاد بالولاية (حقو كل واحد يتكلم قدر الذي دفعه. أنت دفعت حاجة؟)

– سفير اليابان.

– وزير الزراعة والري الاتحادي (وهذا عليه نقل التجربة لكل السودان ودوره كبير ويتحمل أمانة تطوير الزراعة). ثم الوالي. اثنا عشر متحدثاً ولكل منهم خمس دقائق إلاّ الوالي! لماذا؟ هذا يوم لن ينجز فيه في ولاية نهر النيل عملاً، كل الدوائر ستذهب للاحتفال بمشروع تكلفته 25 مليون دولار!

من مدونة «استفهامات» السودانية (الأربعاء 24 كانون الأول/ديسمبر 2014)
/http://istifhamat.blogspot.com